RSM البزيع وشركاهم
محاسبون قانونيون

جمعية الشفافية الكويتية
دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

- مدققون فخريون -

جمعية الشفافية الكويتية
دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	
بيان المركز المالي	3
بيان الإيرادات والمصروفات	4
بيان التدفقات النقدية	5
إيضاحات حول البيانات المالية	11 – 6

RSM البزيع وشركاهم
محاسبون قانونيون

RSM البزيع وشركاهم
ص. ب 2115 الصفاة - 13022
دولة الكويت
ت 22961000 965+ ف 22412761 965+
www.albazie.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة / أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
جمعية الشفافية الكويتية
دولة الكويت

تقرير البيانات المالية

لقد دققت البيانات المالية المرفقة لجمعية الشفافية الكويتية "الجمعية" والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2009 وبياني الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية آنذاك وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى .

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية من مسؤولية إدارة الجمعية . تتضمن هذه المسؤولية إعداد وتطبيق ومراقبة نظام الرقابة الداخلي المتعلق بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة وفقا للظروف الملائمة .

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسئوليتي هي إبداء الرأي حول البيانات المالية بناءا على التدقيق الذي قمت به . لقد قمت بالتدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاق المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية .

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية . يتم اختيار الإجراءات استنادا إلى تقدير مدقق الحسابات ، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ . ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي . ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية .

باعتقادي أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا يمكنني من إبداء رأيي حول البيانات المالية.

الرأي
برأيي ، إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة – من جميع النواحي المادية – المركز المالي لجمعية الشفافية الكويتية كما في 31 ديسمبر 2009 وأداؤها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية آنذاك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها للنشاطات غير التجارية.

تقرير المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
برأيي كذلك، أنني قد حصلت علي المعلومات التي رأيتها ضرورية لأداء مهمتي، إن الجمعية تمسك حسابات منتظمة ، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توفرت لدي ، لم يرد إلى علمي وقوع أية مخالفات قانونية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للجمعية .

د . شعيب عبد الله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
البزيع وشركاهم
عضو في RSM العالمية

دولة الكويت
23 فبراير 2010

– مدققون فخريون –

جمعية الشفافية الكويتية
بيان المركز المالي
31 ديسمبر 2009
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الموجودات	إيضاح	2009	2008
موجودات متداولة :			
نقد في الصندوق ولدى البنوك		**17,929**	13,723
ودائع لأجل	3	**60,000**	90,000
أرصدة مدينة أخرى	4	**12,988**	13,230
مجموع الموجودات المتداولة		**90,917**	116,953
موجودات ثابتة	5	**5,682**	9,321
		96,599	126,274
المطلوبات وأموال الجمعية			
مطلوبات متداولة :			
أرصدة دائنة أخرى		**2,928**	1,004
مجموع المطلوبات المتداولة		**2,928**	1,004
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		**1,709**	883
أموال الجمعية :			
الرصيد في بداية السنة		**124,387**	88,003
(نقص) زيادة الايرادات عن المصروفات للسنة		**(32,425)**	36,384
مجموع أموال الجمعية		**91,962**	124,387
		96,599	126,274

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (7) جزءا من البيانات المالية

جمعية الشفافية الكويتية
بيان الايرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2009	2008
الإيرادات :			
تبرعات		**65,029**	126,141
رسوم انتساب واشتراكات الأعضاء		**1,800**	990
رسوم دورات تدريبية		**-**	300
ايرادات فوائد		**1,326**	2,411
مجموع الإيرادات		**68,155**	129,842
المصروفات :			
مصروفات عمومية وإدارية	6	**(96,417)**	(88,874)
إستهلاك	5	**(4,163)**	(4,584)
مجموع المصروفات		**(100,580)**	(93,458)
(نقص) زيادة الايرادات عن المصروفات للسنة		**(32,425)**	36,384

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (7) جزءا من البيانات المالية

رئيس مجلس الإدارة
صلاح محمد الغزالى

جمعية الشفافية الكويتية
بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2008	2009	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
36,384	**(32,425)**	(نقص) زيادة الايرادات عن المصروفات للسنة
		تسويات :
4,584	**4,163**	إستهلاك
283	**826**	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(2,411)	**(1,326)**	ايرادات فوائد
38,840	**(28,762)**	
		التغير فى الموجودات و المطلوبات التشغيلية :
170	**1,568**	أرصدة مدينة أخرى
220	**1,924**	أرصدة دائنة أخرى
39,230	**(25,270)**	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
(30,000)	**30,000**	صافي الحركة على ودائع لأجل
(141)	**(524)**	شراء موجودات ثابتة
2,411	-	إيرادات فوائد مستلمة
(27,730)	**29,476**	صافي النقد الناتج من(المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
11,500	**4,206**	صافي الزيادة في نقد في الصندوق ولدى البنوك
2,223	**13,723**	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
13,723	**17,929**	نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (7) جزءا من البيانات المالية

1 - تأسيس ونشاط الجمعية

تم إشهار جمعية الشفافية الكويتية وفقا للقرار الوزاري رقم 29 لسنة 2006 الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ 13 مارس 2006 والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم 761 لسنة 2006 الصادر بتاريخ 26 مارس 2006 .

تتلخص أغراض الجمعية فيما يلي :

1. المساهمة في تحسين صورة دولة الكويت محليا ودوليا في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد من خلال العمل على إبراز المظهر الحضاري والصورة المشرقة لدولة الكويت .
2. نشر القيم الفاضلة في المجتمع والتي تدعو إلى الإصلاح وتناهض الفساد في جميع المجالات .
3. تنمية ثقافة المجتمع في مجال الإصلاح ، ونشر المبادئ والقيم الداعية إلى إيجاد مجتمع خال من جميع أشكال الفساد وسوء استعمال السلطة .
4. العمل على تعزيز مبدأ الشفافية والسعي إلى تفعيل كافة القوانين والقرارات الداعمة لها لدى كافة القطاعات الحكومية والأهلية .
5. اقتراح معالجة نواحي القصور التشريعي واللائحي في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد واستغلال السلطة للمنفعة الشخصية .
6. البحث في أسباب الفساد واقتراح وسائل علاجها وتلافيها وإيصالها إلى الجهات المختصة .
7. تقوية العلاقات والروابط الإجتماعية بين أعضاء الجمعية ، من خلال إقامة الأنشطة الاجتماعية للأعضاء .

بلغ عدد موظفي الجمعية 9 موظفين كما في 31 ديسمبر 2009 (2008 – 6 موظفين).

إن العنوان البريدي المسجل للجمعية هو : صندوق بريد رقم 655 ، اليرموك 72657 – دولة الكويت .

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل رئيس مجلس إدارة الجمعية بتاريخ 23 فبراير 2010. إن الجمعية العامة للأعضاء لديها صلاحية تعديل البيانات المالية بعد إصدارها .

2 - السياسات المحاسبية

يتم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ- أسس الإعداد :

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة. إن السياسات المحاسبية المطبقة من الجمعية مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات لمعايير المحاسبة الدولية كما في 1 يناير 2009 كما يلي:

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 " عرض البيانات المالية " (المعدل)

ابتداء من 1 يناير 2009 طبقت الجمعية معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل والذي أثر على عرض البيانات المالية ليعزز من فائدة المعلومات المعروضة . إن المعيار المعدل قد أدخل بعض التغيرات في المصطلحات(متضمنة أسماء القوائم المعدلة في البيانات المالية) وقد نتج عن ذلك عدد من التغيرات في العرض والإفصاح.

المعايير والتعديلات للمعايير والتفسيرات غير جارية التأثير

إن المعايير التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولكنها غير جارية التأثير ولم تطبق من قبل الجمعية حتى الآن:

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (التعديل) "عرض البيانات المالية"

إن التعديل هو جزء من مشروع التحسينات السنوية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والتي أصدرت في أبريل2009 . هذا التعديل يعطي توضيح عن التسويات المحتملة للمطلوبات عن طريق إصدار الملكية ليس ذات صلة بتصنيفها كمطلوبات متداولة أو غير متداولة عن طريق تعديل تعريف المطلوبات كمطلوبات غير متداولة (شريطة أن تكون الجمعية لديها حق غير مشروط لإرجاء تسوية عن طريق تحويل مبالغ نقدية أو أصول أخرى لما لا يقل عن 12 شهر بعد انتهاء الفترة المحاسبية). إن الجمعية سوف تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (التعديل) من 1 يناير 2010. إن هذا المعيار من المتوقع أن لا يكون لها أي تأثير على البيانات المالية.

معيار المحاسبة الدولي رقم 7 "بيان التدفقات النقدية"

إن هذا التعديل هو جزء من مشروع التحسينات السنوية لمجلس معايير المحاسبة الدولية التي نشرت في إبريل 2009. هذا التعديل ينص صراحة على أن الإنفاق الناتج فقط من الاعتراف بالأصل يمكن تصنيفه كتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية. إن هذا المعيار من المتوقع أن لا يكون لها أي تأثير على البيانات المالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية "

يوضح المعيار ، والذي سيكون جاري التأثير على الفترات السنوية التي ستبدأ من أو بعد 1 يناير 2013, الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس بها موجوداتها المالية. ينص المعيار على أن تصنف جميع الموجودات المالية ككل بناء على نموذج عمل المنشأة في إدارة الموجودات المالية وعلى خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. تقاس الموجودات المالية إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة.

إن هذه المتطلبات تحسن وتبسط طريقة تصنيف وقياس الموجودات المالية مقارنة بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 39. تطبق تلك المتطلبات طريقة ثابتة لتصنيف الموجودات المالية لتحل محل العديد من فئات الموجودات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي 39 التي لكل منها معيار تصنيف خاص بها. كما ينتج عن تلك المتطلبات طريقة موحدة لتحديد الانخفاض في القيمة لتحل محل العديد من طرق تحديد الانخفاض في القيمة الواردة في معيار المحاسبة الدولي 39 الناتجة عن تصنيفات الفئات المختلفة. إن هذا المعيار من المتوقع أن لا يكون لها أي تأثير على البيانات المالية.

إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للجمعية. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح 2 (ح).

ب – موجودات ثابتة :

تتضمن التكلفة المبدئية للموجودات الثابتة سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل .يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الموجودات الثابتة، مثل التصليحات والصيانة والتجديد الكامل في بيان الإيرادات والمصروفات في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها . في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الموجودات الثابتة إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الموجودات الثابتة.

تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الهبوط في القيمة . عند بيع أو استبعاد الموجودات ، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الإيرادات والمصروفات.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الموجودات الثابتة كما يلي :

	سنوات
أثاث وديكورات	5
أجهزة وأدوات	3

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك متفقتين مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الموجودات الثابتة.

جـ - انخفاض قيمة الموجودات :

في نهاية السنة المالية، تقوم الجمعية بمراجعة القيم الدفترية للموجودات الملموسة للتأكد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يجب تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، إذا وجد .إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الجمعية تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل .

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى .يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب . يجب أن يكون سعر الخصم سعر يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل(أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد .يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة على الفور في بيان الإيرادات والمصروفات ، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد . يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة . يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة على الفور في بيان الإيرادات والمصروفات إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

د - مخصص مكافأة نهاية الخدمة :

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الخاص وعقود الموظفين، إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف فيما لو تم إنهاء خدماته في تاريخ بيان المركز المالي ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

هـ - تحقق الإيراد :

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق إلي الجمعية ، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات الجمعية كما هو مذكور أدناه . إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بالحصول علي الإيراد .

- يتم تحقيق جميع الإيرادات وفقا لمبدأ الاستحقاق.
- تحتسب إيرادات الفوائد علي أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

و - الأدوات المالية :
تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد في الصندوق ولدى البنوك و ودائع لأجل وأرصدة مدينة آخري وأرصدة دائنة آخري . يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بتلك الأدوات المالية وقياسها في السياسات المحاسبية المتعلقة بها والمتضمنة في هذا الإيضاح.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقيات التعاقدية.

ز - الأحداث المحتملة :
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية مرجحاً.

ح - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :
إن الجمعية تقوم ببعض التقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية . إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة . قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ - الآراء:
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للجمعية والمبينة في إيضاح 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية .

1- تحقق الايراد :
يتم تحقق الإيراد عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للجمعية ، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها . إن تحديد خصائص تحقق الإيراد كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب أراء هامة.

3 - ودائع لأجل
إن الودائع لأجل مودعة لدى مؤسسة تمويلية اسلامية محلية ، وتستحق خلال فترة تزيد عن 3 أشهر وأقل من سنة من تاريخ الايداع ، وتكتسب فائدة سنوية بمعدل يتراوح من 2.75 % إلى 3% (2008 - معدل يتراوح من 3 % إلى 4.3 %) .

4 - أرصدة مدينة أخرى

2008	2009	
13,230	**10,522**	مصاريف مدفوعة مقدما
-	**1,326**	إيرادات فوائد مستحقة
-	**1,140**	موظفون مدينون
13,230	**12,988**	

إن القيمة العادلة للأرصدة المدينة الأخرى تقارب قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2009.

لا تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى أي موجودات يوجد انخفاض دائم في قيمتها. إن الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان في تاريخ التقرير هو القيمة العادلة لكل فئة من فئات أرصدة المدينين المشار إليها أعلاه .لا تحتفظ الجمعية بأي رهن كضمان.

5 - موجودات ثابتة

	أثاث وديكورات	أجهزة وأدوات	المجموع
التكلفة :			
في 31 ديسمبر 2008	11,003	7,299	18,302
إضافات	314	210	524
في 31 ديسمبر 2009	**11,317**	**7,509**	**18,826**
الإستهلاك المتراكم :			
في 31 ديسمبر 2008	4,522	4,459	8,981
المحمل على السنة	2,258	1,905	4,163
في 31 ديسمبر 2009	**6,780**	**6,364**	**13,144**
صافي القيمة الدفترية:			
في 31 ديسمبر 2009	**4,537**	**1,145**	**5,682**
في 31 ديسمبر 2008	6,481	2,840	9,321

6 - مصروفات عمومية وادارية

	2009	2008
تكاليف موظفين:		
رواتب وأجور	**14,546**	9,696
مكافآت	**1,880**	1,620
إجازات موظفين	**1,157**	924
مكافأة نهاية الخدمة	**826**	283
	18,409	12,523
إيجارات	**18,000**	18,000
مصاريف أبحاث ودراسات	**13,648**	14,795
مصاريف مؤتمرات ومنتديات	**18,000**	11,295
مصاريف ضيافة	**10,682**	-
مصاريف متنوعة	**5,471**	6,718
مطبوعات	**5,206**	7,143
مصاريف إعلان	**3,669**	8,281
مصاريف سفر	**2,057**	6,958
مصاريف ترجمة	**1,275**	3,161
	96,417	88,874

7 - إدارة المخاطر المالية

تتعامل الجمعية ضمن نشاطها الاعتيادي في الأدوات المالية الأولية مثل نقد في الصندوق ولدى البنوك، ودائع لأجل ، أرصدة مدينة أخرى، وأرصدة دائنة أخرى ونتيجة لذلك فانها تتعرض للمخاطر المشار لها أدناه ، ولا تستخدم الجمعية حاليا مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها عند الملائمة .

مخاطر سعر الفائدة :

إن الأدوات المالية تتعرض لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة . إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير واستحقاق الموجودات و المطلوبات المالية مذكورة في الإيضاحات المتعلقة بها .

مخاطر الائتمان:
إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الجمعية لمخاطر الائتمان تتمثل أساسا في النقد لدى البنوك والودائع البنكية . إن النقد لدى البنوك والودائع البنكية مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة .

إن الحد الأعلى لتعرض الجمعية لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الأسمية للنقد لدى البنوك و الودائع لأجل .

مخاطر السيولة :
إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة الجمعية على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم الجمعية بالاستثمار فى الودائع البنكية القابلة للتسييل السريع.

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:

2009

	1إلى 3 شهور	3 إلى 6 شهر	6 إلى 12 شهر	المجموع
أرصدة دائنة أخرى	175	453	2,300	**2,928**

2008

	1إلى 3 شهور	3 إلى 6 شهر	6 إلى 12 شهر	المجموع
أرصدة دائنة أخرى	194	460	350	1,004

القيمة العادلة للأدوات المالية :
يتم تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن مقابله تبادل أداة مالية بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية بحتة غير تلك المتعلقة بالبيع الجبري أو التصفية. كما في 31 ديسمبر ، إن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية .